

المرأة في مصر حقوق منسية



تقرير²⁹ حقوقي
بمناسبة اليوم العالمي
للمرأة 8 مارس/آذار
2023

مؤسسة عدالة لحقوق
JHR - الإنسان



المرأة في مصر حقوق منسية...

تقريرٌ حقوقي، يسلط الضوء على حقوق المرأة المنسية والنساء المعتقلات في مصر.

يأتي هذا التقرير بمناسبة

اليوم العالمي للمرأة 8 مارس/أذار 2023

إعداد | مؤسسة عدالة لحقوق الإنسان - JHR



****مؤسسة عدالة لحقوق الإنسان - JHR**

مؤسسة حقوقية مستقلة لدعم العدالة وحماية حقوق الإنسان، تعمل وفق قواعد وآليات ونُظم عمل المنظمات الدولية، وتمتلك شراكة مُعتبرة مع المنظمات المعنية. وتهدف المؤسسة إلى حماية حقوق الإنسان وتعزيزها، طبقًا للمعايير الدولية التي أقرتها الأمم المتحدة والمواثيق والعهود الدولية المعنية، ودعم المظلومين والدفاع عنهم. منظمة حقوقية غير حكومية، ومنظمة من منظمات المجتمع المدني، لا تهدف إلى الربح، ترصد وتوثق "انتهاكات حقوق الإنسان"، وفق الوسائل القانونية والحقوقية للدفاع عن حقوق الإنسان،

<https://www.jhrngo.net>

اعتمدت الأمم المتحدة يومًا دوليًا للمرأة، بدأت الأمم المتحدة بالاحتفال باليوم العالمي للمرأة في عام 1975 والذي أطلق عليه اسم السنة الدولية للمرأة. في عام 1977 دعت الجمعية العامة للأمم المتحدة الدول الأعضاء إلى إعلان الثامن من مارس عطلة رسمية للأمم المتحدة من أجل حقوق المرأة والسلام العالمي. ومنذ ذلك الحين يُحتفل بهذا اليوم سنويًا من قبل الأمم المتحدة والعديد من دول العالم.

وتشكل قضايا المرأة في العالم محورًا استراتيجيًا وحقوقيًا متعدد الاهتمامات والأطروحات؛ إذ يُنظر لقضيتها بعين التحضر والتمدن والعدالة، وأصبحت موازين التقدم وإشارات الحقوقيين تنسحب على سلوكيات الدول وشعوبها ومعاملتهم للمرأة من شتى جوانب الحياة، وليست قضية المرأة في اهتمام العالم مجرد محاضرات أكاديمية أو رسائل بحثية أو موضوعات تنموية، إنما هي أساس وركيزة تحدثت عنها العديد من التحليلات والأحكام الدولية أو المجتمعية.

فالمرأة مرآة المجتمع، فهي التي تعكس مدى تقدمه وتطوره ورقية، وبقدر مراعاة المجتمع لحقوقها ومساندتها والاهتمام بتعليمها يكون الارتقاء بأجياله؛ فحقوقها ليست مجرد قضية إنسانية بل قضية وطنية ترتبط في مختلف المجالات الفكرية، والسياسية، والاقتصادية.

الموقف التشريعي المصري من قضية المرأة (النصوص):

▪ الموقف التشريعي المكتوب:

أولاً: الدستور المصري عام 2014 :

ما تضمنه من نصوص في المواد: (9، 11، 12، 14، 17، 18، 19، 25، 53، 80، 89، 93، 180، 214)، وهي حول المساواة وعدم التمييز في كافة النواحي، وفي الوظائف العامة والجهات القضائية، وتخصيص 25% من مقاعد المجالس المحلية للمرأة.

ثانياً: التعديلات التشريعية في قانون الأحوال الشخصية :

تعديلات القوانين أرقام: 1 لسنة 2000، 91 لسنة 2000، 10 لسنة 2004، 11 لسنة 2004، 4 لسنة 2005.

ثالثاً: التعديلات التشريعية في قوانين العمل :

تعديلات القوانين أرقام: 12 لسنة 2003، 47 لسنة 1978، قانون الخدمة المدنية لعامي 2015 و2016.

رابعاً: التعديلات التشريعية في قانون العقوبات :

95 لسنة 2003، 147 لسنة 2006، 126 لسنة 2008، 11 لسنة 2011، 50 لسنة 2014، 78 لسنة 2016.

خامساً: المواثيق الدولية والإقليمية:

1. اعتماد اتفاقية الحقوق السياسية للمرأة لعام 1952، وفقاً للقرار الجمهوري رقم 345 في 17 يونيو/حزيران 1981، ونشرت الاتفاقية في الجريدة الرسمية المصرية العدد 49 في 03 ديسمبر/كانون الأول 1981.

2. اعتماد اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة لعام 1979، وفقاً للقرار الجمهوري رقم 434 لعام 1981، وصدقت عليها في 18 سبتمبر/أيلول، مع إبداء بعض التحفظات، ونشرت الاتفاقية في الجريدة الرسمية المصرية العدد 51 في 17 ديسمبر/كانون الأول 1981، ودخلت حيز النفاذ في 18 أكتوبر/تشرين الأول 1981.

الموقف السياسي المصري من قضية المرأة (التطبيق):

بالنظر إلى الكم النصي للتشريعات الوطنية والإقليمية والدولية المُنظمة لها الحكومة المصرية، لتشريعات تتعلق بوضعية المرأة بشكلٍ عام، أو ما يتعلق بقضايا العنف والتمييز لها بشكل خاص، نجد أن البنية التشريعية واسعة ومُمتدة ومتشعبة، يكاد المتابع العابر لهذه القضية يظن أن الدولة المصرية في أعلى مراتب الدول والحكومات الحامية للمرأة ضد أي نوع من أنواع العنف أو التمييز الذي يحدث ضدها؛ بيد أن الواقع يُخالف ذلك تمامًا، فهناك (فجوة) كبيرة بين النص التشريعي والتطبيق التنفيذي لقضايا المرأة وحقوقها وما يتعلق برعايتها وحمايتها، ومن ناحيةٍ أخرى فمن الملاحظ أن معظم تلك التشريعات المُتعددة لم تكن في فترة الحكومة الحالية المُمتدة منذ قرابة سبع سنوات، وهو ما يُشير إلى أن الإصلاحات المُزعم القيام بها لصالح المرأة لم تكن سوى بعض الإجراءات المحدودة التي لا علاقة لها بتغيير البنية التشريعية والقضائية والتنفيذية الحاكمة للقضاء على كافة أشكال العنف والتمييز ضد المرأة.

ففي مصر؛ وفي ظل غياب -شبه كبير- لدولة القانون، تفتقد المرأة المصرية لأي حماية من أشكال العنف التي تتعرض لها. سواء أكان عنف جسدي أو عنف سياسي أو عنف اقتصادي أو عنف اجتماعي أو عنف ثقافي؛ بأشكالٍ مُتعددة من العنف تُخالف حتى الأعراف التقليدية التي بُنيت عليها الحياة الاجتماعية في مصر.

ما بين حالات الاعتقال التعسفي والاختفاء القسري والأحكام القضائية الجائرة، وما بين عدم التمكين السياسي، مرورًا بالعنف الجسدي، وصولًا للأزمات الاقتصادية والاجتماعية، تنحسر شريحة كبيرة من النساء في مصر في تلك المعضلات التي تمنعهن من ممارسة حياة طبيعية. أشكال مُتعددة من العنف يتعرضن لها، في حين تقوم الدولة وأجهزتها بالتغاضي عنها بشكلٍ كبيرٍ.

وقد كشفت دراسة¹ بُنيت على استطلاع لخبراء في مجال قضايا النوع الاجتماعي (الجندر)، أن مصر هي أسوأ مكان تعيش فيه المرأة مقارنة بالدول العربية الأخرى. وأشارت الدراسة التي أجرتها مؤسسة "تومسون رويترز" إلى انتشار التحرش الجنسي، وختان البنات، ممّا جعل وضع المرأة يصبح سيئًا للغاية في مصر. وأشار التقرير إلى أن القاهرة "أخطر مدينة على النساء في العالم، والتهديدات لها أصبحت أكبر منذ ثورة 2011"، التقرير الذي نشر في منتصف أكتوبر/تشرين الأول 2017، أشار إلى أن القاهرة فرضت نفسها كمدينة غير آمنة للنساء. وقالت المؤسسة في تحقيقٍ شارك فيه خبراء بشأن إجراءات حماية النساء من العنف الجنسي ومن العادات الثقافية والاجتماعية المضرة، وبشأن حقوقهن في العلاج واستقلالهن المادي، إن القاهرة احتلت المرتبة الأخيرة في تلك الحقوق، وبحسب المراقبين لم تتحسن وضعية المرأة حتى وقتنا هذا، بل ارتفعت وتيرة الانتهاكات من العنف والتمييز ضد المرأة المصرية طوال السنوات السابقة.

تقرير مؤسسة "تومسون رويترز" ليس الأول الذي يصنف مصر كبلاد غير آمنة بالنسبة للنساء، فقد تصدرت القاهرة في أغسطس/آب 2017، لائحة الأماكن التي تعرضهن زيارتها للخطر، نشرها موقع (Trip.com) للسفر. وأهم أسباب هذا التصنيف هو التحرش اللفظي والجنسي الذي تواجهه النساء.

¹ <https://www.bbc.com/arabic/middleeast-41655735>

أنواع العنف ضد المرأة:

- 1- العنف الجسدي، وهو الاعتداء على جسد المرأة بالضرب وخلافه.
- 2- العنف الجنسي، نوعان: (العنف بمحاولة الاعتداء على جسد المرأة، والتحرش اللفظي).
- 3- العنف الاجتماعي، وهو تقييد حرية المرأة باسم العادات والتقاليد والمجتمع.
- 4- العنف النفسي، وهو التعدي على المرأة بالأفعال أو الألفاظ التي تسيء إليها نفسيًا.
- 5- العنف السياسي، وهو تعرض المرأة للعنف من قبل السلطة الحاكمة.

المرأة، والنظام المصري... نظرة عن قرب:

في مصر... بات كل شيء تحت مقصلة العصف والتنكيل، مع شيوع الخوف داخل البنية المصرية، نتيجة للقمع والتنكيل الأمني. فوفقًا للعادات الراسخة منذ عقود طويلة، ظلت المرأة المصرية (خطًا أحمرًا) لا يجوز تخطيه بأي حالٍ من الأحوال. ومع سطوة البطشة الأمنية أصبح كل شيء شبه مُباح، انتهاكات باتت تكون في معظمها (ظاهرة) متكررة مُتعمّدة من قبل الحكومة سواء أكانت بالمنع عن اتخاذ إجراءات تشريعية وقضائية وسياسية لانتهاكاتٍ مجتمعية أو مواقف سياسية مُتعمّدة.

أولاً: الاضطهاد السياسي ضد المرأة في مصر:

تتعرض المرأة في مصر -وخصوصًا المعارضة- لكافة أنواع العنف السياسي، كالاقتال التعسفي، والاختفاء القسري، والتحقيق معها تحت التهيب النفسي، وأحيانًا تحت التعذيب سواء بشكلٍ مباشرٍ أو بالإهمال الطبي المُتعمّد، تعرضت فتيات وسيدات داخل السجون وأماكن ومقار الاحتجاز لانتهاكات كثيرة، ومن الأمثلة على ذلك:

- ما لا يقل عن **2800** امرأة مصرية تعرضن للاعتقال والحبس بأحكام مدنية وأخرى عسكرية تفتقر لمعايير المحاكمات العادلة، وذلك منذ **3** يوليو/تموز **2013**
- أكثر من **(300)** سيدة وفتاة، رهن الاعتقال التعسفي.
- **32** سيدة وفتاة صدر بحقهن أحكام قضائية.

ثانيًا: من صور العنف الاجتماعي ضد المرأة في مصر:

- بحسب إحصائيات رسمية عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في مصر²، فإن عدد أحكام الطلاق النهائية (9364 حكمًا) عام 2017، والإحصاء السنوي لحالات الزواج والطلاق للعام 2021، تبين زيادة عدد عقود الزواج بمعدل 880 ألفًا و41 عقدًا، بنسبة زيادة 0.5% عن العام السابق عليه، أما عدد حالات الطلاق فسجلت 245 ألفًا و777 حالة، بزيادة نسبتها 14.7%. مُقابل انخفاض في عقود الزواج، وسُجلت أعلى نسب الطلاق بسبب "الخلع"، حيث بلغ عدد الأحكام به (7199 حكمًا) بنسبة 76.9% من إجمالي الأحكام.
- في أبريل/نيسان 2018، وخلال 20 يومًا، وقعت 6 حالات انتحار في محافظة الجيزة منهم 5 سيدات وفتيات، منهنّ سيدة انتحرت بسبب تقدمها في العمر وعدم زواجها، وسيدة أخرى انتحرت بسبب الخلافات الزوجية، وفتاة بالغة من العمر 15 عامًا انتحرت بسبب طلاق والديها، وأخرتين غير معلومات الأسباب إحداهما أحرقت نفسها، والأخرى ألقت بنفسها من طابق علوي بالمشفى. وتُشير إحصائية الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، فإن (2700 فتاة) سنويًا، تقبل على الانتحار بسبب العنوسة.
- وبلغت نسبة الأمية للمرأة المصرية عام 2015 حوالي 27.3% في مقابل 14.7% للذكور. أما يخص حالة الأمية في مصر خلال الفترة (2017-2021)، أشارت الإحصاءات الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة أن أغلب الذين يعانون من الأمية نساء، بنسبة حوالي 31.2% منهن، في الشريحة العمرية 15 فأكثر.
- وبلغت نسبة النساء لم يسبق لهن الذهاب إلى المدرسة لنحو 22% من جملة النساء في الفئة العمرية من 25-29 سنة، وتبلغ نسبة هذه الفئة 22.4% في الريف مقابل 20.7% في الحضر.

² https://www.capmas.gov.eg/Pages/ShowPDF.aspx?page_id=/pdf/SDG.pdf

- نسبة مساهمة المرأة المصرية في سوق العمل بلغت 22.9% من إجمالي قوة العمل من سن 15-64 سنة، وتمثل تلك النسبة حوالي ما يقرب من ثلث مساهمة الرجال التي تبلغ 73.4%، كما ارتفعت معدلات البطالة للإناث إلى 26.2%.
- وفيما يخص سوق العمل، بلغت نسبة النساء اللاتي يعملن عمل دائم 84.7% ، وحوالي 34% من الأسر المصرية تقوم المرأة بإعالتها، أي ما يقارب 12 مليون امرأة عالة لأسرتها، ويعود ارتفاع نسبة المرأة المعيلة في المجتمع المصري إلى انخفاض معدلات التنمية وتفشي البطالة.
- وفيما يخص العنف الأسري والمجتمعي، حوالي 46% من النساء المصريات اللاتي سبق لهن الزواج تعرضن للعنف من أزواجهن. بلغت نسبة تعرضهن للعنف النفسي 43%، وجاء العنف البدني في المرتبة الثانية بنسبة 32%، أما العنف الجنسي فبلغت نسبته حوالي 12%، وكان أكثر من 49% من الفتيات اللاتي يعشن في المناطق العشوائية في مصر يتعرضن للتحرش "الجسدي واللفظي" منهن 36% للفئة العمرية من 15 إلى 17 سنة.

نماذج نساء تعرضن للسجن ومحاكمات غير عادلة:

هدى عبد المنعم

تم الحكم عليها بالسجن 5 سنوات-حكم نهائي غير قابل للطعن عليه من محكمة الطوارئ.

- هدى عبد المنعم، محامية مصرية، وعضو سابق بالمجلس القومي لحقوق الإنسان، تبلغ من العمر 60 عامًا.
- بتاريخ الأول من نوفمبر/تشرين الثاني 2018، قامت السلطات المصرية بالقبض عليها، دون سند من القانون.
- تعرضت للاختفاء القسري لمدة 20 يومًا قبل عرضها على النيابة، التي ما زالت تصدر قراراتٍ باستمرار حبسها احتياطيًا ثم أصدرت محمة أمن الدولة طوارئ حكم بالسجن لمدة 5 سنوات.
- تتعرض للمعاملة القاسية المهينة داخل محبسها، داخل زنزانة انفرادية ضيقة، بسجن النساء بمنطقة القناطر الخيرية بمحافظة القليوبية شمال القاهرة.
- مُصابة بجلطة في القدم، وتعاني معاناة شديدة أثناء نقلها، وتعاني من ارتفاع ضغط الدم.
- لا تتوفر لها الرعاية الصحية اللائقة داخل السجن، وممنوعة من الزيارة والتواصل مع أقاربها.
- أفاد محاميتها أثناء عرضها لتجديد حبسها أنها قالت: "أنا أعاني من حرمان من حقوقي الإنسانية، لا أزور ولا أزار، وليس لي أي حقوق إنسانية وأنا في مثل هذا السن

عائشة الشاطر

تم الحكم عليها بالسجن 10 سنوات - حكم نهائي غير قابل للطعن عليه من محكمة الطوارئ. عائشة خيرت الشاطر، نموذج لحالة انتقام سياسي، تتعرض لها سيدة مصرية نتيجة مواقف سياسية لأحد أفراد عائلتها؛ فوالدها "خيرت الشاطر" قيادي في جماعة الإخوان المسلمين، وتم الزج به في السجن، ويتم التنكيل ضده بصورٍ مختلفة، وبالأخص التنكيل باعتقال عدد كبير من أسرته، كان آخرهم "عائشة خيرت الشاطر"، وهي في نفس الوقت زوجة المحامي والحقوقى "محمد أبو هريرة"، الذي تم الزج به أيضًا في السجن من وقت اعتقال زوجته حتى الآن.

وقد تعرضت "عائشة" للكثير من الانتهاكات؛ فقد تم القبض عليها في نوفمبر/تشرين الثاني 2018، وتعرضت للاختفاء القسري لمدة 21 يومًا، لاقت في تلك المدة أشد أنواع التعذيب، إلى أن ظهرت بنيابة أمن الدولة، وتم الزج بها في القضية رقم 1552 لسنة 2018 حصر أمن دولة عليا، وحبسها احتياطياً، ووضعها في زنزانية التأديب بشكلٍ انفرادي منذ إيداعها (سجن القناطر). وحوكم عليها بالسجن 10 سنوات

- زنزانية التأديب لا يوجد بها دورة مياه، ومساحتها 180×160 سم، وغير صالحة للحياة الآدمية.
- لا يُسمح لها بالزيارة داخل محبسها، ومحرومة من رؤية أولادها منذ اعتقالها إلى الآن.
- تعرضت لتعذيبٍ بدني ومعنوي داخل السجن، واشتكت بذلك في جلسات المحكمة بتعرضها للضرب وتقطيع ملابسها البيضاء الخاصة بالسجن وسكب الزيت عليها.
- ممنوعة من التريض والخروج من الزنزانية إلا مرتين في اليوم لقضاء الحاجة.
- يتم سكب الطعام الموجود في الزنزانية على الأرض.
- يتم تفتيشها تفتيشًا ذاتيًا مُهينًا، وفي حال اعتراضها يتم تصعيد التضييق عليها بشكل سافر.
- بعد كل هذه المعاناة التي عانتها، لم تجد سبيل غير الإضراب عن الطعام، وعلى إثر ذلك أُصيبت بهزال وإعياء شديد وإغماءات متكررة.
- تم إهمالها طبيًا، إلى أن تم نقلها وهي في حالة إغماء إلى مستشفى المنيل الجامعي، وتم نقل دم وصفائح دموية لها، حيث أن الصفائح الدموية بلغت عندها عدد (10000)، وتم أخذ عينة من النخاع لتحليلها، وظهرت النتيجة بأنها حدث لها فشل في النخاع.
- تم إعادتها إلى السجن بعد 3 أيام رغم حالتها الخطرة، والآن تعاني في السجن من قتلٍ بطئٍ وإهمالٍ طبي جسيمٍ متعمّد، و نقص حاد مستمر في كرات الدم، ومن تكسير مستمر في الصفائح الدموية، وحياتها في خطرٍ، دون أدنى رعاية صحية وطبية لازمة، وما زالت محرومة من الزيارة.
- عندما ذهبت للمحكمة طالبت من المحامي تقديم طلب بتمكينها من دخول الادوية الخاصة بها وتمت الموافقة على الطلب الا ان السجن مازال يرفض ويتعنت في تمكينها من وصول الأدوية إليها.

- الآن حياة "عائشة" في خطرٍ، وتواجه الموت كل لحظة بسبب الإهمال المتعمد، فمن المفترض أن توضع فوراً في العناية المركزة، في عزلي تامٍ معقمٍ، حيث أن هذا المرض أدى لفقدنها للمناعة، وأن أي إصابه بأي عدوى ستؤدي إلى الوفاة.

سمية محمد ناصف

محكوم عليها بالسجن 10 سنوات - حكم نهائي غير قابل للطعن عليه من محكمة الطوارئ.

نساء محكوم عليهن بالسجن المؤبد مدى الحياة:

هاجر خالد فارس السيد

القضية رقم 1 لسنة 2022 جنابات أمن الدولة طوارئ.

سها سلامة عمر الشيخ

القضية رقم 1 لسنة 2022 جنابات أمن الدولة طوارئ.

إسراء كمال الدين محمد عطية

القضية رقم 1 لسنة 2022 جنابات أمن الدولة طوارئ.

سامية شنن

أحداث قسم شرطة كرداسة 2013-8-14.

علياء عوَّاد...

علياء نصر الدين عوَّاد، مواطنة مصرية تبلغ من العمر 33 عامًا، من سكان محافظة القاهرة، تعمل كمصورة صحفية.

تم اعتقالها مرتين، المرة الأولى كانت منذ خمس سنوات في الثالث عشر من سبتمبر/أيلول 2014، وظلت قيد الاختفاء القسري منذ القبض عليها وحتى الثالث من أكتوبر/تشرين الأول لعام 2014، بمقر أمن الدولة بالقاهرة، ولم تتمكن من التواصل مع ذويها أو محامٍ لها، كما كانت ممنوعة من الزيارة طوال فترة احتجازها.

واعتقلت للمرة الثانية في 23 أكتوبر/تشرين الأول لعام 2017، من قاعة المحكمة بأحد محاكم القاهرة، أثناء تصويرها لإحدى جلسات المحاكمات، بحكم عملها كمصورة صحفية، وظلت قيد الاختفاء القسري لمدة 5 أيام، ثم ظهرت في يوم 28 أكتوبر/تشرين الأول لعام 2017 بقسم شرطة حلوان.

- ظلت "علياء" محتجزة بقسم شرطة حلوان، ثم تم نقلها إلى سجن القناطر يوم 29 يناير/كانون الثاني لعام 2018، ثم تم تحويلها للمحاكمة الجنائية بتهم، أهمها: الانضمام إلى جماعة إرهابية أسست خلافاً لأحكام القانون والدستور الغرض منها تعطيل مؤسسات الدولة ومنعها من ممارسة عملها، وترويج أفكار تحض على كراهية النظام، في القضية رقم 4459 لسنة 2015 جنائيات حلوان والمعروفة إعلامياً "كتائب حلوان".

- تعرضت "علياء" للتعذيب الشديد وسوء المعاملة في مقر احتجازها لإجبارها على الاعتراف بجريمة لم ترتكبها، فقد تم الاعتداء عليها بالضرب بالعصي، والأقدام بواسطة ضباط السجن، حتى أصيبت بنزيفٍ شديد.

- تعاني في محبسها، من حالةٍ نفسية وجسدية سيئة، وحينما تم نقلها لسجن القناطر، ساءت حالتها الصحية، وبعرضها على طبيب سجن القناطر، وطبيب بمستشفى حلوان العام، تم كتابة تقرير طبي يفيد بأنها مصابة بورم حميد على الرحم بحجم 07×06 سم، وتحتاج إجراء جراحة طبية عاجلة لاستئصال الورم، حتى لا يتحول إلى ورمٍ خبيثٍ، ينتشر في أنحاء جسدها ويهدد حياتها.

- غير أن إدارة سجن القناطر تعنتت في بادئ الأمر للاستجابة لطلباتها المتكررة لإجراء الجراحة، ونتيجة لهذا الورم اللينفي أصيبت بنزيف شديد، وأصيبت بفقر الدم واحتاجت لنقل دم متكرر، وضرورة إجراء الجراحة في أقرب وقتٍ ممكن، فقد فقدت أكثر من نصف وزنها، ولا تستطع الوقوف على قدميها، وتحيا على الدم الذي يتم نقله لها.

- قررت إدارة مستشفى سجن القناطر، بعد إجراء الفحوصات اللازمة، أنها ستقوم باستئصال الرحم كاملاً، ورفضت نقلها لمستشفى خارجية ولو حتى على نفقتها الخاصة، ممّا هدد حياتها، أو فقدانها لأمومتها -التي لم تحياها بعد- مدى حياتها، بسبب إصرار مستشفى السجن على إجراء جراحة استئصال كامل للرحم وليس للورم فقط.
- في أحد جلسات محاكمتها؛ بكت للقاضي، وتوسلت إليه ألا يسمح لهم بالقيام باستئصال رحمها، غير أن ذلك لم يلقَ صدىً في نفس القاضي، فقد قالت من بين دموعها: "عاوزين يشيلوا الرحم وأنا لسه بنت ما اتجوزتش.. أنا عاوزة أشيل الورم بس!".
- وبناءً على الضغوطات القانونية والحقوقية المستمرة لفترةٍ طويلة، تم إجراء العملية لها دون استئصال الرحم، ومازالت تُعاني من الإهمال الطبي فيما بعد إجراء العملية.
- قبل ستة أشهر، نُقلت لمستشفى القناطر، وأخبرها الطبيب الاستشاري بالمستشفى باحتياجها لعملية جراحية في (الناصور)، ولإيقاف النزيف وقتها أجرى عملية كي (بدون بنج) نظرًا لقلّة الإمكانيات بمستشفى السجن، وتم إصدار تقرير طبي للقاضي بحالتها الصحية، وأمر المستشار "شعبان الشامي" بنقلها لمستشفى المنيل الجامعي، ولكن لم يتم نقلها.
- منذ أقل من شهر نُقلت لمستشفى القصر العيني لعمل أشعة وتقرير بالحالة، وعادت للسجن في نفس اليوم، ولم يتم تحديد موعد للعملية حتى الآن.
- الجلسة السابقة وأولي جلسات القاضي "محمد شيرين فهمي" تم وضعها بالحسبخانه منذ الساعة الحادية عشر صباحًا حتى الساعة الثامنة مساءً، وأُغْمِي عليها بسبب سوء صحتها، ولم يتم وضعها بالقفص مع باقي المتهمين بالرغم أن سكرتير الجلسة أخبر محاميها بأنها في القفص.

بسمة رفعت

بسمة رفعت عبد المنعم، طبيبة وأم شابة لطفلين، تم اعتقالها بتاريخ 06 مارس/آذار 2016، وتعرضت للاختفاء القسري، ومحتجزة الآن بسجن القناطر، وقد حكم عليها بالسجن 15 عامًا في القضية المعروفة إعلامياً باسم "محاولة اغتيال النائب العام".

- قامت قوة مسلحة باعتقال زوجها، الضابط المهندس "ياسر سيف" الذي تقاعد بعد فض اعتصام رابعة العدوية، لتتم معاقبته على قرار التقاعد.
- بدورها تحركت "بسمة" لتقديم بلاغ حول اختفاء زوجها، وبعد اتصالات، تم التنبيه على ضرورة اعتقال بسمة لئلا يتم تصعيد الموضوع إعلاميًا، ويتم الحديث عن اعتقال ضابط متقاعد بالجيش.
- قالت "بسمة" داخل قاعة المحكمة، إنها اعترفت بالاشتراك في الواقعة تحت التهديد بالاغتصاب وقتل زوجها من قبل ضباط الأمن الوطني.
- العام الماضي مرضت "بسمة" وكان لابد من تدخل جراحي بالفك والأسنان بمستشفى سجن القناطر، وحدث خطأ طبي أدى إلى نزيف شديد بالجرح وتوقفت العملية قبل إنهائها، وتعرضت لارتفاع حاد بضغط الدم أدى لنزيف بالأنف، بالإضافة للمشاكل الصحية الأخرى التي تعاني منها.
- قضت قرابة الأربع سنوات في السجن حتى الآن، وحرمت من أطفالها الذين كان أحدهم رضيعًا وقت اختطافها.
- شكت "بسمة" وأسرتها في رسائل سابقة تدهور الحالة الصحية لها، فهي تُعاني من مشاكل صحية عديدة، منها السكر والضغط وبعض المشاكل في القلب وأيضًا مشاكل في الفك والعمود الفقري.

رباب عبد المحسن

- رباب عبدالمحسن عبد العظيم محمود، تبلغ من العمر 36 عامًا، مُتَهَمَةٌ في قضيةٍ سياسيةٍ، رقم 785 لسنة 2016 حصر أمن دولة عليا، تشكو من سوء حالتها الصحية، ورفضت إدارة السجن علاجها، تُعاني من سرطان الكبد الوبائي، وفيروس (c)، وحروق بنسبة 90% من جسدها. في رسالةٍ منها، مُسَرِّبَةٌ من داخل السجن، شرحت "رباب" رحلة معاناتها داخل أماكن احتجازها، حيث سردت وقالت:
- "هل من أحدٍ يهتم لأمرى؟! إن وجدتُ من يهتم لأمرى فهذه رسالتي إليه؛
يا سيدي يا من تكرمت واهتممت لأمرى/....."
- أعلم أنني لم أكتب هذه الرسالة إلا بعد أن فاض الكيل وزاد.

- عندما قبض عليّ كنت أشتكى من بؤرة صغيرة جدًّا في الكبد والتحليل والإشاعات المبدئية أثبتت أنها بؤره سرطانية.
- وبعد دخولي السجن سنة 2016 بعد مرحلة العذاب الأول من أمن الدولة، وصلت لمرحلة العذاب الثانية وهي معاناتي في سجن القناطر وأطباء مستشفى سجن القناطر ومعاونة حتى آخذ علاجي لا أكثر، وما كان في حساباني أن تُكتب التقارير في ذلك الأمر لأنني أعلم جيدًا أنهم يخشون ذلك.
- حُجزت في مستشفى سجن القناطر لأكثر من عام ونصف بسبب الغيبوبات المتكررة نتيجة تليف الفص الأيسر من الكبد وتضخم الفص الأيمن، فهذا هو المثبت وكانت معاناتي في إثبات المنفي وهو البؤرة السرطانية، ولكن عندما بدأت مرحلة جديدة من المرض وهي التقيؤات الدم الأسود المتكررة المصاحب بالألم لا يوصف.
- وعندما طالبت بخروجي لعمل إشاعه تداخلية بالقصر العيني حتى آخذ علاج وتتوقف هذه المعاناة؛ لكن للأسف التقرير الذي سيُبنى عليه خروجي قال إنه لا يوجد أي مشكلة في الكبد ونفوا المثبت عندهم أصلًا، وقال المشكلة إن عندي التهاب في المعدة بسيط، وقد جادلت الطبيب -لا أعلم رتبته- فكيف يبعد في تقرير عن معاناتي الأساسية ويكتب عن العرض وليس المرض، فعندما قلت له هذا التقرير علي مسؤوليتك قال: ما هو علشان علي مسؤوليتي، قولت حضرتك فاهم خطأ عندما قلت علي مسؤوليتك المقصود أمام ربي وليس أمام أحد من البشر أخفض عينيه للأرض للأسف، الله المستعان.
- والله ما كنت أكتب عن حالتي إلا بعد أن نفذ الصبر والتحمل فالألم أصبح يفوق مقدرتي علي التحمل وللأسف لم يتحرك ساكن، فكلهم عبد المأمور كما يقولون.

سمية ماهر

- سمية ماهر أحمد حزيمة، فتاة مصرية من محافظة البحيرة، تبلغ من العمر 25 عامًا.
- تم القبض عليها يوم 17 أكتوبر/تشرين الأول 2017، من قبل قوة أمنية بالمحافظة.
 - تم إخفاءها قسرًا حتى 25 ديسمبر/كانون الأول 2017، بعد 70 يومًا من القبض عليها.

- في هذا التاريخ تم عرضها على نيابة أمن الدولة، التي جددت حبسها 15 يومًا، ولم يعرف مكان احتجازها، ولم يستطع أحد من أهلها زيارتها.
- يتم تجديد الحبس لها من النيابة، ثم التجديد من قبل المحكمة في غرفة المشورة حتى وقت كتابة هذا التقرير.
- أتمت امان كاملان من الحبس، تعرضت خلالهما لانتهاكاتٍ عديدة.
- تداولت أخبار بوجودها في سجن القناطر، بدون زيارة أيضًا. وممنوع عنها التواصل الخارجي نهائيًا.
- تم الحصول على شهادة من قبل نيابة أمن الدولة العيا، تُفيد بأن "سمية" محبوسة على ذمة القضية 955 لسنة 2017.
- وفي نفس الوقت، قام زوجها برفع دعوى قضائية، لإلزام وزارة الداخلية بالإفصاح عن مكانها، فردت وزارة الداخلية بانه بالاستعلام عن اسم "سمية" لم يستدل على مكان تواجدها داخل مصلحة السجون.

حسبية محسوب

ضحية السجن نتيجة الانتقام السياسي من شقيقها الدكتور محمد محسوب – تم القبض عليها وأُخفيت قسرة لأكثر من شهرين في عام 2019- مازالت رهن الحبس الاحتياطي.

آية كمال الدين

تعرضت للاعتقال التعسفي عدة مرات آخرها في يوليو/تموز 2022، ومازالت رهن الحبس الاحتياطي في ظروف سيئة وغير آدمية.

كما سبق لها الاعتقال في نوفمبر 2013 في القضية المعروفة إعلامياً ببنات سبعة الصبح، وكذلك في مارس 2020/

أهم المشكلات التي تواجه المرأة المصرية:

وقد رصدت عداله لحقوق الإنسان العديد من المشكلات التي تواجه المرأة، يجب على المجتمع بأكمله السعي نحو تحقيقها:

من أهم المشاكل الاقتصادية، التي تواجهها المرأة المصرية:

- عدم إتاحة المجال لها بالاشتراك في الضمان الاجتماعي بالقدر الكافي.
- عدم المساواة في المعاملة والأجر وتقييم العمل في أغلب الحالات.
- الفصل من العمل بسبب الحمل أو إجازة الأمومة.
- عدم الحصول على بيئة عمل سليمة وصحية، ومراعاة صحتها الإنجابية.
- عدم اعتماد نظام إجازة الأمومة مدفوعة الراتب ودون فقدان العلاوات الاجتماعية في أغلب الأحيان.
- عدم حماية المرأة من الأعمال المؤذية لها خلال فترة الحمل.
- عدم الرغبة في تشغيل المرأة المعيلة إلا فيما ندر.
- عدم القدرة على الاختيار والوصول للعدالة.

من أهم المشاكل السياسية التي تواجهها المرأة المصرية:

- الاعتقال، الاختفاء القسري، والتعذيب.
- القتل خارج إطار القانون، والإهمال الطبي بالسجون.
- تهميش دورها في المشاركة السياسية، وفي صناعة القرارات العامة والسياسية.
- عدم الاهتمام بالانضمام للجمعيات المعنية بالشؤون السياسية والعامة.

من أهم المشاكل الثقافية، التي تواجهها المرأة المصرية:

- عدم المساواة في المرافق الدراسية، والمناهج، والامتحانات.
- عدم القدرة على الحصول على مساعدات ومنح دراسية في أغلب الأحيان.
- ارتفاع نسب ظاهرة التسرب التعليمي للمرأة المصرية.
- عدم الدعم الكامل في المشاركة في الألعاب الرياضية والبدنية.
- عدم السماح لها بالاستقلال المادي والفكري في كثير من الأماكن في مصر.

إن العنف ضد المرأة، يُشكل عائقًا كبيرًا في سبيل تحقيق المساواة والتنمية والسلام وكافة أهداف التنمية المُستدامة، والتي لا يمكن تحقيقها دون اتخاذ الإجراءات اللازمة، نحو منع كافة أشكال العنف ضدها، والعمل على تمكين المرأة المصرية اقتصاديًا واجتماعيًا وسياسيًا، وتوسيع مشاركتها في الحياة العامة، والقضاء -تمامًا- على أي صور للتمييز أو العنف ضدها.

فبينما العالم المُتَحضر، يبحث الآن عن (زيادة) تمكين المرأة، لتصل إلى المرحلة المرجوة من إدماج قضاياها في كافة السياسات العامة ذات الصلة، وتمكينها اقتصاديًا واجتماعيًا وسياسيًا، وتوسيع مشاركتها في الحياة العامة، والقضاء (تمامًا) على أي صور للتمييز ضدها، فللمرأة حق المساواة بينها وبين الرجل في كافة الحقوق دون تفضيل جنس على آخر، وبما يتوافق مع التشريعات الوطنية التي تحترم حقوق المرأة. والقناعة التامة بأنه لا يحق لأحد استرقاق المرأة أو التعدي على حريتها تحت مسمى ديني أو عرقي أو تحت بند العادات والتقاليد المجتمعية، والاستجابة لأن تتعامل المرأة كفردٍ في المجتمع، دون النظر لماهية الجنس والتصنيف، رأينا تبني الدولة المصرية لعكس هذه الأهداف والطموحات. رأينا انتهاكات مُتكررة ضدها بشكلٍ مُمنهج، لم تحدث للمرأة المصرية طوال المائة عامٍ السابقة. وهو ترى المنظمات ضرورة التزام الدولة بواجباتها، باتخاذ كافة التدابير والتشريعات والسياسات التي تعمل على تجفيف منابع العنف وممارسته ضد المرأة.

الطلبات:

في إطار مُتابعة ****مؤسسة عدالة لحقوق الإنسان – JHR**

لحالة المرأة المصرية، والمشكلات العراقية التي تتعرض لها، فإنها تُطالب السلطات المصرية والمجتمع المدني، بالآتي:

1. احترام المرأة، والعمل على إدماجها في المجتمع، بطرقٍ تُحافظ على حقوق اكتسبتها نتيجة كفاحها المتوالي على مرّ عقودٍ مُتتالية. استحداث التشريعات القانونية التي تعمل على ذلك التمكين.
2. ضرورة احترام المواثيق الدولية المعنية بالقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة المصرية.
3. تجنيبها للعنف السياسي وما تتعرضن له من اعتقال تعسفي واختفاء قسري.
4. سرعة الإفصاح عن أماكن السيدات والفتيات المختفيات، وإجلاء مصيرهن، والإفراج عنهنّ.
5. وقف الانتهاكات بحق النساء المحتجزات والممنوعات من الزيارة.
6. عمل توعية مجتمعية بكافة قضايا المرأة وعدم إهمال أي جانب منها.
7. محاسبة أي مسئول عن أي عنف حدث ضد المرأة المصرية.
8. مراجعة القضايا التي تتهم فيها المرأة في مصر، وكافة الأحكام الصادرة وخاصة ذات الطابع السياسي.

نماذج من النساء المعتقلات في مصر

المحافظة	تاريخ الاعتقال	اسم المعتقلة	م
الجيزة	9/19/2013	سامية حبيب محمد شنن	1
القاهرة	7/11/2016	ياسمين نادي محمد	2
القاهرة		أمل صابر إبراهيم	3
العريش	12/24/2016	رياب إسماعيل محمد	4
القاهرة	2016/12/26	ريم قطب	5
القاهرة	15/10/2016	رياب عبدالمحسن	6
القاهرة		منى سالم حسين محمود	7
القاهرة	9/15/2015	سارة عبدالله عبدالمنعم الصاوي	8
القاهرة	9/15/2015	رنا عبدالله عبدالمنعم الصاوي	9
		غادة عبدالعزيز عبدالباسط	10
		سارة جمال محمد سيد	11
الاسماعيلية	8/24/2014	إيمان مصطفى علي	12
الاسماعيلية		هالة جيد	13
بني سويف	1/20/2015	إسراء خالد محمد سعيد	14
القاهرة	2/22/2015	شيماء أحمد سعد أحمد	15
القاهرة	3/3/2015	عبير سعيد محمد	16
أسيوط	18/6/2017	أسماء عبدالقادر عبدالمعين المغازي	17
القاهرة	6/30/2017	علا يوسف القرضاوي	18
دمياط		جهاد عبدالحميد طه	19
القاهرة	3/7/2015	هاله عبدالمغيث بسيوني	20
القاهرة		هاله سيد صالح	21
القاهرة		مروة سيف الدين	22
الهرم	6/3/2016	بسمة رفعت عبدالمنعم	23
القاهرة	4/3/2016	فوزية إبراهيم الدسوقي	24
الفيوم	8/13/2016	فاطمة علي جابر	25
المنوفية		شيرين سعيد بخيت	26
	5/6/2017	حنان بدرالدين	27
	5/6/2017	سارة عبدالمنعم	28
القاهرة	6/28/2017	نانسي كمال	29
القاهرة		سارة مهني	30
القاهرة		مها مجدي	31
القاهرة		إيناس إبراهيم	32
طنطا	2014/1/16	رانيا علي عمر راشون	33
		منى مدحت	34
القليوبية		هند راشد فوزي بدوي	35
	7/3/2014	علا عبدالحكيم محمد	36
		سماهر أبوالريش	37
	9/1/2014	رحاب محمود عبد الستار	38
	8/25/2015	كريمة رمضان غريب محمد	39

العريش	9/20/2015	فتحية مزيد صندوق	40
القليوبية	10/22/2014	سمر عبدالعظيم يوسف	41
الجيزة	4/8/2017	زبيدة إبراهيم أحمد يونس	42
القاهرة	15/10/2016	رباب عبدالمحسن	43
القاهرة	11/12/2016	علا حسين محمد	44
الجيزة	17/10/2017	أسماء كامل عبدالله الشهره "أسماء زيدان"	45
حلوان	23/10/2017	علياء نصر الدين حسن نصر عواد	46
القاهرة	8/12/2017	نسرين عبداللطيف	47
البحيرة	17/10/2017	سمية ماهر حزيمة	48
	17/10/2017	رشا ماهر إمام بدوي	49
الجيزة	28/02/20218	منى محمود محي ابراهيم الشهره "أم زييده"	50
القاهرة	27/03/2018	منى محمود عبدالجواد	51
القاهرة	25/04/2018	شروق امجد احمد	52
القاهرة	12/5/2018	عبير هشام محمد الصفتي	53
دمياط	3/5/2018	امل عبدالفتاح	54
القاهرة	8/6/2018	شيماء محمد محمد عويس	55
القاهرة	10/5/2018	ريمان محمد الحساني حسن	56
القاهرة	13/06/2018	عبير حلمي عطيه الشافعي	57
القاهرة	15/06/2018	سمية احمد ثابت	58
القاهرة	31/05/2018	شيماء محمد ادريس	59
دمياط	21/06/2018	مها محمد عثمان علي	60
دمياط	1/5/2015	أمل مجدي	61
دمياط	1/5/2015	هبة أبو عيسى	62
دمياط	1/5/2015	صفا علي فرحات	63
القاهرة	25/06/2018	صابرين سيد علي	64
القاهرة	25/06/2018	ماجدة فوزي سليمان	65
القاهرة	25/06/2018	منى سلامة عياش	66
القاهرة	25/06/2018	منال عبدالحميد علي	67
القاهرة	25/06/2018	رلى مصطفى موسى	68
القاهرة	25/06/2018	عفاف عبد الستار محمد	69
القاهرة	5/7/2018	هالة حمودة أحمد أبو الفرج	70
الجيزة	13/08/2018	رضوي عبدالحليم سيد عامر	71
القاهرة	13/08/2018	نهي احمد عبدالمؤمن عواد	72
القاهرة	23/08/2018	نرمين حسين	73
القاهرة	4/9/2018	نجلاء مختار يونس	74
القاهرة	4/9/2018	رباب إبراهيم محمد	75
القاهرة	12/5/2018	نقيسه عبدالوهاب مرسى	76
الإسكندرية	14/08/2018	الاء ابراهيم حسن هارون	77
القاهرة	7/11/2018	أروى رأفت محمد	78
القاهرة	1/11/2018	هدى عبد المنعم عبد العزيز	79
القاهرة	1/11/2018	عائشة خيرت الشاطر	80
القاهرة	1/11/2018	سمية محمد ناصف رشدي	81

القاهرة	1/11/2018	مروة أحمد مدبولي	82
القاهرة		رانيا محمود محمد مصطفى	83
الشرقية	16/05/2018	سحر أحمد عبد الرازق	84
القاهرة	22/04/2019	رحاب محمود	85
القليوبية	24/10/2018	آية الله أشرف محمد السيد	86
القاهرة		إيمان محمد علاء الحلو	87
القاهرة		الشيما محمد عبد الحميد يوسف	88
القاهرة		رضا فتح الباب محمود	89
		هدير أحمد محمد	90
		جميلة صابر حسن	91
		شروق عصام على عبد الحميد	92
		سحر أحمد أحمد عبد النبي	93
القاهرة	30/09/2018	زينب محمد محمد حسين	94
الجيزة	28/09/2018	نيفين رفاعي احمد رفاعي	95
الجيزة	2/10/2018	ايمان حنفي احمد	96
القاهرة	30/09/2018	مي يحيى محمد عزام	97
		هالة إسماعيل محمد	98
		نعيمة رفاعي محمد	99
		انتصار محمد شوقي	100
القاهرة	3/10/2018	هبة مصطفى عبد الحميد محمد	101
القاهرة	30/09/2018	فاطمة جمال حامد	102
الإسكندرية	27/01/2019	عبير ناجد عبد الله	103
القاهرة	24/09/2018	هند محمد طلعت خليل	104
القاهرة	30/9/2018	شيما حسين جمعه	105
الشرقية	12/10/2018	ندي عادل محمد محمد مرسى فرنيسة	106
الفيوم	12/12/2018	ساميه جابر عويس	107
القاهرة	1/3/2019	رشا على عبد الرحمن	108
القاهرة	1/3/2019	نادية عبد الحميد جابر	109
	9/3/2019	شادية محمد أحمد	110
	9/3/2019	مريم كرم كمال محمد عبد الخالق	111
	9/3/2019	نادية عبد الحميد جابر عبد الحميد	112
	9/3/2019	منى أحمد منصور متولي	113
	9/3/2019	مديحة أحمد عبد المقصود	114
	9/3/2019	ميادة محمد أمير سالم	115
	9/3/2019	آيه محمد حامد محمد	116
القاهرة	27/04/2019	دولت يحيى احمد حسن	117
	12/5/2019	آلاء هشام عبد الله عبد العاطي	118
	12/5/2019	أمانى أحمد على أحمد	119
	12/5/2019	ندا محمد بسيوني أحمد	120
	12/5/2019	تغريد نوح أحمد على	121